

تونس ودعم الثورة الجزائرية.  
قراءة في مظاهر الدعم اللوجستيكي  
وردود فعل الاستعمار الفرنسي (1956-1962).

عبد الحفيظ موسم  
جامعة الدكتور مولاي الطاهر - سعيدة.

Abdelhafid.moussem@univ-saida.dz

تاريخ الإرسال: 2020 / 07 / 12 : تاريخ القبول: 2021 / 09 / 14

**Tunisia and the support of the Algerian revolution:  
A reading in the Aspects of logistic supports and the  
reactions of French colonialism (1956-1962)**

**Abstract:** Tunisia has formed a main rear base for supporting the Algerian revolution with money, supplies and weapons, which is obvious to us by the financial assistance provided by Tunisia to the Algerian revolution (fundraising form tax, deductions from employees' wages ...).

In addition, Tunisia has contributed to the support of the Algerian revolution by different supplies (medicines, food, clothing ...). In the military field Tunisia has worked to facilitate the smuggling of arms and ammunition from the East across the Tunisian territory in Algeria, she has also barracks of the National Guard Tunisia at the disposal of the army and the Algerian national Liberation Front in addition to Tunisia's participation in the war in Algeria.

Undoubtedly, these positive attitudes of Tunisia to the Algerian revolution, prompted the French colonial authorities to take a number of steps to reach the solidarity of Tunisians with the Algerian revolution, among them the creation of barbed wire and electrified all along the border between Algeria and Tunisia, the intensification of border controls, military attacks on border areas, robbing Tunisia of financial and economic aid, the threat of reoccupation of Tunisia if she persisted in support of Algerian revolts.

**Key words:** Tunisia; the Algerian revolution; French colonialism; support; arms smuggling; Sakiet Sidi Youssef.

#### الملخص:

شكّلت تونس قاعدة خلفية أساسية لدعم الثورة الجزائرية بالمال والمؤن والسلاح، وهو ما يتضح من خلال المساعدات المالية التي قدّمتها تونس للثورة الجزائرية (جمع الأموال في شكل ضرائب، الاقتطاع من أجور الموظفين...)، كما ساهمت تونس مساهمة كبيرة في دعم الثورة الجزائرية بالمؤونة المختلفة (أدوية، مواد غذائية، ألبسة...). وفي المجال العسكري عملت تونس على تسهيل تسريب الأسلحة والتخيرة القادمة من المشرق العربي عبر الأراضي التونسية إلى الجزائر، كما وضعت ثكنات الحرس الوطني التونسي تحت تصرف جيش وجهة التحرير الوطني الجزائرية، هذا فضلا عن التحاق التونسيين ومشاركتهم في ثورة التحرير الجزائرية. وبما لا شك فيه أنّ هذه المواقف الإيجابية لتونس تجاه الثورة الجزائرية، هي التي دفعت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات لضرب تضامن التونسيين مع الثورة

الجزائرية، نذكر منها: إقامة الأسلاك الشائكة والمكهربة على طول الحدود بين الجزائر وتونس، تكثيف عمليات مراقبة الحدود، الاعتداءات العسكرية على المناطق الحدودية، حرمان تونس من المساعدات المالية والاقتصادية، التهديد بإعادة احتلال تونس في حالة إصرارها على دعم الثوار الجزائريين.

### الكلمات المفتاحية:

تونس؛ الثورة الجزائرية؛ الاستعمار الفرنسي؛ الدعم؛ تهريب الأسلحة؛ ساقية سيدي يوسف.

### مقدمة:

لقد حظيت الثورة الجزائرية باهتمام واسع في الأوساط المغاربية، وأثارت منذ الوهلة الأولى لاندلاعها، وطوال السنوات المتعاقبة انعكاسات كثيرة على تطوّر الأوضاع الداخليّة والخارجية ببلدان المغرب العربي، وذلك بفضل توجهاتها المغاربية المعلنة صراحة من خلال مواثيقها. وضمن هذا السياق كانت تونس من أهمّ البلدان التي تأثرت كثيرا بأحداث الثورة الجزائرية، إذ أنّ عاملي الجوار الجغرافي وقدم العلاقات التاريخية بين الجزائر وتونس، قد جعلها هذه الأخيرة معنية بأحداث ثورة التحرير في الجزائر من يوم اندلاعها وإلى غاية تحقيق الاستقلال، وشكّلت بذلك مسألة التضامن بينها ضرورة ملحة لمواجهة خطر الاستعمار الفرنسي فوق أراضيها. وفي هذا المجال لعبت تونس دورا بارزا في دعم الثورة الجزائرية على أكثر من صعيد. تُرى : فيما

تمثلت مظاهر الدعم المادي والعسكري التونسي للثورة الجزائرية؟، وكيف كان موقف السلطات الاستعمارية الفرنسية من هذا الدعم؟.

## 1- الدعم المالي:

كانت الثورة الجزائرية تتحصّل على أموال معتبرة من تونس، ويُساهم في توفيرها الجزائريون المقيمون هناك؛ الذين كانوا على غرار إخوانهم في الجزائر، يقدّمون اشتراكات مالية لجهة التحرير الوطني، وقد نشطت في مجال جمع الأموال بتونس «ودادية الجزائريين المسلمين»، التي استطاعت أن تتحصّل على أموال من المناضلين والمتعاطفين مع الثورة الجزائرية (بوقريوة لمياء، 2005-2006: 215). وللإشارة فإنّ هذه الاشتراكات التي كان يقدّمها الجزائريون المتواجدون بالقطر التونسي أو التونسيون المؤيّدون للثورة الجزائرية، قد حُدّدت قيمتها بالعملة المحلية أي الدينار التونسي، إذ بلغت قيمتها سنة 1956 حوالي 100 مليون، ثم ارتفعت فيما بعد لتصل إلى 1000 مليون (حفظ الله بوبكر، 2011: 118).

لقد تزايد الدعم المالي التونسي للثورة الجزائرية، خاصّة بعدما قامت جبهة التحرير الوطني بإقامة قاعدة لها بتونس -تحت إشراف صديق مزالي- مهمتها جباية الأموال لصالح الثورة الجزائرية (Meynier, Gilbert, Harbi Mohammed, 2003 : 471). غير أنّ الحصار الذي فرضته السلطات الاستعمارية على الحدود الجزائرية التونسية،

حال دون الحصول على أموال إضافية من تونس، ومن ثمة وجدت الثورة في بعض المناضلين بتونس متنفسا للحصول على الأموال عن طريق حوالات بريدية كانت تحمل أسماء مستعارة، حيث استطاع المناضل محمد الرزقي سحب حوالات بريدية على مراحل مختلفة من المكاتب البريدية التونسية لا سيما بريد عين دراهم، وأرسلها إلى الجزائر مع أشخاص مكلفين بهذه العملية؛ وهم في الحقيقة مناضلون سخرتهم الثورة لهذه الخدمة الثبيلة، يعبرون الحدود الجزائرية التونسية من أجل تبليغ البريد، وكذلك من أجل الحصول على الأموال وجلبها إلى خزينة الثورة الجزائرية دون إثارة أية شكوك لدى السلطات الاستعمارية (حفظ الله بوبكر، 2011: 119).

ولم يقتصر الدعم المالي على إسهامات الجزائريين المتواجدين بتونس أو المواطنين التونسيين ممن أبدوا تعاطفا مع الثورة الجزائرية فقط، بل شمل أيضا الجمعيات والشعب الدستورية التونسية، خاصة بعدما أصدر الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة (أنظر التعليق رقم 01) جملة من الأوامر بتاريخ 27 جوان 1956 في إطار تفعيل اتفاقية التعاون مع الثوار الجزائريين، وعلى إثر ذلك قامت الشعب الدستورية التونسية بجملة لجمع المال لصالح الثورة الجزائرية؛ عن طريق فرض ضريبة جبائية شهرية على التجار، وبيع التذاكر وقطع جزء من رواتب العمال والموظفين، إلخ (المستيري أحمد، 2001: 81).

إضافة إلى هذا، قرّر الموظفون التونسيون مساعدة الثوّار الجزائريين ماديا، من خلال التبرّع بأجرة يوم عمل كامل لفائدة جبهة وجيش التحرير الوطني، وحرصا منهم على هذا الدّعم عمل الموظفون التونسيون على فتح اكتاب لإعانة الثورة الجزائرية، ودعوا المحامين إلى التبرّع بالأموال لفائدة جبهة التحرير الوطني (جريدة الصباح، ع 1580، 1956: 03). هذا فضلا عن الدور الكبير الذي كانت تقوم به المنظمات القومية التونسية والجمعيات التي عملت على القيام بجملات تحسيسية وتضامنية لفائدة الشعب الجزائري الشقيق، وهو ما نلمسه من خلال تنظيم مقابلة رياضية يوم 16 جوان 1957، خصّصت مداخلها لدعم الثورة الجزائرية والتي قدّرت بحوالي 100 ألف فرنك فرنسي (جريدة العمل، ع 515، 1957: 02).

وخلال انعقاد ندوة المهديّة في تونس بتاريخ 17 جوان 1958، بحضور ممثلين عن تونس والمغرب الأقصى وجبهة التحرير الوطني. (Harbi Mohammed, 1981: 414)، أهدى أهالي المهديّة صكّا مالياً إلى جبهة التحرير الوطني قدّرت قيمته بمليونين من الفرنكات الفرنسية كإعانة للثورة الجزائرية (جريدة العمل، ع 827، 1958: 01). إن دلّ هذا على شيء إنما يدلّ على مساهمة تونس حكومة وشعبا في دعم الثورة الجزائرية مالياً، وهو ما نلمسه أيضا من خلال التقرير المالي الذي قدّمه الوزير أحمد فرانسيس إلى الحكومة المؤقتة

الجزائرية سنة 1960، يتحدث فيه عن مساهمة الدول العربية المالية التي قدّرت بـ 12 مليار فرنك، تُساهم فيها الدول المغاربية الثلاث (تونس، المغرب، ليبيا) بـ 150 مليون فرنك، وتدفع إلى خزينة الحكومة المؤقتة الجزائرية، ويشير كذلك إلى أنّ البنوك التونسية كانت تستقبل الأموال الجزائرية القادمة من فرنسا والموجهة لدعم الثورة الجزائرية (Guentari Mohammed, 2000: 597).

## 2- الدعم المادي (المؤونة: الأدوية، الألبسة، مواد غذائية...):

رغم المساهمة الايجابية للشعب الجزائري في تموين الثورة، إلا أنّ قادتها عملوا على البحث منذ البداية عن مصادر تموين خارجية قصد تعزيز التّموين في الدّاخل، لذلك حاولوا الاستفادة من الوضع الإقليمي في سبيل توفير المؤن المختلفة؛ عن طريق توظيف الحدود الجزائرية خاصة الشرقية منها لجعلها مصادر تموين خارجية (حربي محمد، 1983: 111).

فعلى طول الحدود الجزائرية التونسية، تم إنشاء العديد من المراكز الخاصة بتموين الثورة الجزائرية وجيش التحرير الوطني؛ مثل مركز باجة، الكاف، سوق الأربعاء، تاجروين، تالة. هذه المراكز التي كانت تستقبل - زيادة على مهامها التّموينية - الجرحى والمصابين الذين يرسلون من الدّاخل لأجل العلاج (Guentari Mohammed, 2000: 768)، كما تمّ إنشاء وحدات للهلال الأحمر الجزائري على طول الحدود الشرقية

الجزائرية التونسية؛ مهمتها تقديم المساعدات للسكان الجزائريين الفارين من بطش الاستعمار (بن عطية فاروق، 2010: 77).

لقد كان للمهاجرين الجزائريين بتونس دور كبير في تموين الثورة الجزائرية، حيث أشار التقرير الصادر عن القيادة العليا للقوات الفرنسية بتاريخ 20 جوان 1956، إلى مساهمة اللاجئين الجزائريين في توفير المؤونة لصالح الثورة، وذلك عن طريق عدة مظاهر أهمها: أنّ المساعدات التي كان يتحصّل عليها جيش التحرير الوطني كانت مموّهة باسم اللاجئين الجزائريين، حيث يتم توزيع جزء منها على هؤلاء اللاجئين في حين يُوجّه الباقي لدعم الثورة الجزائرية وجيش التحرير الوطني (S.H.A.T, bobine n° S 503, Série 2H-Tunisie, carton n° 2 H 398, dossier n° 2, 1956 : 01).

وبالفعل فقد استفادت الثورة الجزائرية من كمّيات كبيرة من المؤونة التي كانت تصل إلى تونس - باسم اللاجئين - عن طريق البحر، ففي 07 سبتمبر 1958 رست سفينة إسبانية بميناء تونس تحمل شحنة وزنها 949 طن من الفرينة و987 طن من القمح، وفي اليوم الموالي وصلت باخرة أمريكية تحمل 2400 طن من القمح الأمريكي، كما وصلت سفينة أمريكية أخرى إلى ميناء تونس يوم 12 ديسمبر 1958؛ محمّلة بـ 2400 طن من القمح وشحنة تقدّر بـ 245 طن من الجبن. وللإشارة فإنّ هذه السفن كانت تسلّم حمولتها إلى الهلال الأحمر الجزائري بتونس،



على أن يقوم هذا الأخير بتوزيع جزء منها على اللاجئين الجزائريين،  
وتوجيه الجزء المتبقي لفائدة الثورة الجزائرية (عسول صالح، 2008-  
2009: 97).

ولم تقتصر عمليات التموين على إسهامات اللاجئين الجزائريين  
بتونس فقط، بل ساهمت الحكومة التونسية هي الأخرى في ذلك، من  
خلال توفير المواد الغذائية والملابس والأدوية التي كان يتم تهريبها إلى  
الحدود التونسية الجزائرية؛ بواسطة سيارات الجيش والحرس الوطنيين  
التونسيين، حيث تم اعتماد خطة لوجستية تعتمد على مجموعة من  
محطات التموين تنطلق من تونس والشاطئ والساحل الشرقي التونسي  
حتى تصل إلى الحدود، علما أنّ القاعدة الرئيسية اللوجيستية في تونس  
هي التي ينطلق منها التقل عبر شاحنات الحرس الوطني، والجيش  
التونسي هو الذي يؤمّن لها الطريق لتزوّد الثوّار بالمؤن والمواد الغذائية  
حسب اتجاه خط المخازن والقواعد الخلفية؛ مثل سوق الأربعاء،  
الكاف، تاجروين، تالة ...، وقرب الحدود التونسية الجزائرية يتم تسليم  
المؤن وإنزالها لتأخذ بذلك طريقها النهائي نحو الدّاخل باتجاه سوق  
أهراس والولاية الأولى والثانية (اللولب حبيب حسن، 2005-  
2006: 202).

زيادة على ما سبق، فقد تعهّد كل من الحزب الدستوري التونسي  
والاتحاد العام التونسي للشغل بتقديم المساعدات لجبهة وجيش التحرير

الوطني، وسعى المسؤولون إلى توفير المواد الغذائية والملابس والأدوية إلى الثوار الجزائريين (بن عطية فاروق، 2010: 81). ولعلّه من المستحسن أن نعطي بعض التماذج والأمثلة عن المؤونة والذخيرة التي كانت تصل إلى الجزائر عبر تونس، حيث يذكر فتحي الديب أنّ الجزائر قد استفادت عبر الناحية الشرقية عام 1958 من مؤن مختلفة تمثلت في 15000 حذاء، و15000 بذلة خاصة بجيش التحرير، و30000 بطانية صوف، و5000 طن من القمح، و1000 طن من السكر (الديب فتحي، 1984: 365).

### 3- الدعم العسكري:

مثّلت تونس البوابة الشرقية للثورة الجزائرية في دخول الأسلحة والمؤونة الحربية إليها، حيث كانت الحدود التونسية الجزائرية من أهمّ معابر المجاهدين ونقل الأسلحة القادمة من مصر وليبيا الشقيقتين. كما اتّضح دور تونس جليا في دعم الثورة الجزائرية عسكريا، من خلال فتح حدودها أمام جيش التحرير الجزائري والسّماح له بإقامة مراكز التدريب ومخازن تجميع الأسلحة والذخيرة على أراضيها، هذا فضلا عن التحاق الكثير من التونسيين بصفوف الثورة الجزائرية خاصة بعد توقيع اتفاقية تسليم السلاح في تونس أواخر شهر ديسمبر 1954. (علية الصغير عميرة، 2011: 167).

فخلال المرحلة الأولى لاندلاع الثورة الجزائرية، اتّضح دور تونس في دعمها عسكرياً من خلال ذلك التنسيق الثلاثي المنظم بين قادة حركات المقاومة والتحرير في أقطار المغرب العربي الثلاث، الذي توجت نهايته بتأسيس جيش تحرير المغرب العربي، والذي أصبح منذ سنة 1955 الإطار الجامع لهذه الحركات المسلحة، والدليل على ذلك هو أنّ التنسيق التونسي الجزائري في هذه المرحلة، أصبح جزءاً من هذه العملية الكبرى الخاضعة لتوجهات القيادة العليا لجيش التحرير المغربي والمؤمنة بوحدة المصير والانتماء (الزريبي الهادي وناس، 2008: 52).

وبعد هذه المرحلة، وعلى إثر تشكيل حكومة الاستقلال الأولى في شهر أفريل سنة 1956؛ كلّف الرئيس الحبيب بورقيبة أحمد التليلي وعبد الله فرحات والطيب المهيري، بالسهر على متابعة القضية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بمسألة إيصال الأسلحة القادمة من المشرق العربي إلى الثوّار الجزائريين (بن سلطان عمار وآخرون، 2007: 61). وعليه يتّضح لنا أنّه بعد تحطّي مرحلة الصّراع اليوسفي البورقيبي بعد سنة 1956، واستعادة بورقيبة تدريجيّاً السّيطرة على الأوضاع، تكثّفت الاتّصالات بين القادة التونسيين والجزائريين لتنسيق دعم تونس للثورة الجزائرية، حيث كانت شخصيات الرّبط من الجانب التونسي تتمثل في النقابي الدستوري أحمد التليلي ووزير الدّاخلية الطيب المهيري (الزيري الطاهر، 2008: 89).

وفي هذا الإطار تمّ عقد لقاءات عديدة بين القادة التونسيين المعنيين وممثلي جبهة التحرير الوطني، حيث أشار التقرير العسكري الفرنسي المؤرخ في 6 جوان 1956 إلى ذلك الاجتماع المنعقد في ليلة 29 - 30 ماي 1956 على مستوى المكتب السياسي للجبهة الوطنية الجزائرية بتونس؛ بحضور كل من عبد الله بلهوشات ممثلاً عن جبهة التحرير الوطني، ووزير الداخلية التونسي الطيب المهيري، إضافة إلى تيجاني بن خليفة الموظف في وزارة النقل التونسية، وثلاثة جزائريين لم تُذكر أسماءهم. وأثناء هذا الاجتماع تمت دراسة مخطط جديد لعملية إنزال الأسلحة على السواحل التونسية، وبصفة خاصة في منطقة قليبية (الوطن القبلي) وكيفية نقله إلى الحدود الجزائرية، كما تم الاتفاق على إبقاء الوضع في منطقة رأس الطيب التي كانت تحتوي على مراكز استقبال الأسلحة الآتية من ليبيا وإيطاليا، على ما هو عليه بسبب الرقابة العسكرية المشددة من طرف السلطات الفرنسية (SHAT, bobine n° S 523, série 2H-Tunisie, carton n° 2 H 310, dossier n° 4, 1956:01).

وبتاريخ 15 أوت 1956، كلفت الحكومة التونسية عبد الجليل المهيري بأداء مأمورية تنسيقية في القاهرة بين قادة الثورة الجزائرية والسلطة التونسية، ثم عينته بعد هذه المهمة كاتباً أولاً للسفارة التونسية في روما مكلفاً بالتمثيلية الجزائرية بأوروبا، حيث أشرف على عمليات

تزويد جبهة التحرير الوطني بالسلاح انطلاقا من ميناء جنوة الإيطالي (صديقي محمد، 1986: 32).

وفي سياق الحديث عن هذه اللقاءات، تجب الإشارة إلى لقاء القاهرة المهم الذي جمع كل من السادة أحمد توفيق المدني والأمين دباغين ممثلين عن جبهة التحرير الوطني، والصادق مقدم والطيب سليم ممثلين عن الحكومة التونسية بتاريخ 22 جانفي 1957، وهو اللقاء الذي انتهى بالتوقيع على اتفاقية التسليح التي نصّت على ما يلي:

- تتعهد الحكومة التونسية بنقل الأسلحة الجزائرية التي تصلها عبر الحدود من ممثلي جبهة التحرير الوطني، كما تتعهد بتسليمها لمن تعينه الجبهة لهذه المهمة؛

- تكون اللجنة التي تشرف على هذه العملية تحت حراسة وضمان هيئة مشتركة مؤلفة من ممثلين عن الديوان السياسي التونسي، وممثلين عن جبهة التحرير الوطني؛

- تتعهد هذه الهيئة المشتركة بأن لا تتسرّب إلى البلاد التونسية أيّ قطعة سلاح، أو أيّ جزء من الدّخيرة المخصّصة لصالح الجزائر؛

- لا تتمّ عملية النقل هذه إلا بين الجزائريين المفوضين من قبل جبهة التحرير الوطني، والتونسيين المفوضين من قبل الديوان السياسي التونسي دون أيّ مشاركة خارجية عنها؛

- المسائل الفنية المتعلقة بتنفيذ هذا الاتفاق بصفة سريعة وعملية، تتولاها لجنة مسؤولة مشتركة، مؤلفة من عضو يعينه الديوان السياسي وعضو آخر تعينه جبهة التحرير الوطني .

- تبدأ اللجنة عملها عند مصادقة الأخ الرئيس الحبيب بورقيبة على هذا النص التّهائي، بعد رجوع الوفد التونسي للعاصمة التونسية (المدني أحمد توفيق، 1988: 278. 279).

ودون الاستطراد في ذكر كل اللقاءات التي جمعت بين القيادة الجزائرية والتونسية، يمكننا القول أنّ تونس كانت معبرا أساسيا للأسلحة نحو القطر الجزائري، خاصة بعدما تمّ إنشاء اللجان المشتركة (الجزائرية التونسية)؛ المكلفة بمهمة تمرير الأسلحة وفقا للاتفاق المبرم في بداية 1957، وهو ما تؤكّده شهادة كل من عمر أو عمران وعمّار بن عودة، اللذين أكّدا أنّ الحكومة التونسية قدّمت مساعدات كبيرة لإنجاح مهمة تمرير الأسلحة من طرابلس باتجاه الحدود التونسية الجزائرية بواسطة وسائلها الخاصة، كما وضعت ثكنات جيشها تحت تصرّف جيش التحرير الوطني الجزائري لتخزين الأسلحة والعتاد (عباس محمد، 2009: 190).

### 3-1- طرق نقل الأسلحة عبر تونس إلى الجزائر :

جدير بالذكر أن نوضح بأنّ السلاح القادم إلى الشرق الجزائري، كان يمرّ من خلال ثلاثة مسارب رئيسية هي:

- مسرب جزيرة جربة على السواحل التونسية بواسطة استعمال  
الزوارق الصغيرة.

- مسرب زوارة في ليبيا، ومن هناك ينقل السلاح بواسطة الشاحنات  
عن طريق بن قردان، ثم يمرّ عبر الأراضي التونسية في اتجاهين:

الأول: بوسائل مختلفة إلى بلدة سوق أهراس (ولاية شمال قسنطينة).

الثاني: بواسطة الجمال عبر ممرّ الجرف في أقصى الجنوب باتجاه ولاية  
الأوراس.

- بواسطة الشاحنات الضخمة مباشرة من مصر عبر ليبيا وتونس، ومن  
هناك ينقل بواسطة الجمال عبر الصحراء بعد أن أغلق ممر سوق  
أهراس (صديقي مراد، 2010: 49).

وللإشارة فإنّ الأسلحة الموجهة للثورة الجزائرية، كانت تصل قبل  
سنة 1956 إلى الشمال الليبي عن طريق البحر أساساً؛ من خلال ميناء  
الصّيد الصّغير بزوارة البحرية الواقع غرب طرابلس بالقرب من الحدود  
التونسية، ثم تعبر فيما بعد الحدود التونسية في قوافل جمال عبر مسالك  
بعيدة عن مراكز الرقابة الرسمية، وتوضع بصورة مؤقتة في ثكنة فرجمول  
(رأس الطابية) التونسية، ثم تنقل إلى المعسكرات القريبة من الحدود  
الجزائرية التونسية لتأخذ بعد ذلك طريقها نحو الثوار في الداخل. وكثيراً  
ما كانت تتمّ الاستعانة بصيّادي الأسماك لتجاوز العدو عند الحدود  
الليبية التونسية. كما كانت تتمّ عمليات التهريب بالتعاون مع بعض  
مصدري البضائع في اتجاه الجزائر، حيث تحبّباً الأسلحة بذلك داخل

صناديق الفواكه والخروب أو الفول السوداني إلى أن تصل الجزائر بنفس الطريقة (بوزيد عبد المجيد، 2007: 47).

فبعد هذه المسالك كان يتمّ نقل الأسلحة انطلاقاً من الحدود الليبية التونسية باتجاه الجزائر، وسيزداد هذا النشاط أكثر بعد استقرار جيش التحرير الوطني داخل الأراضي التونسية (Vaisse Maurice et Morale Chantal, 1998 : 266). حيث بلغت كميات الأسلحة المنقولة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 01 جانفي 1957 و31 جويلية 1957 أكثر من تسعة آلاف قطعة سلاح. ويؤكد أحد مسؤولي القاعدة الشرقية أنّ القاعدة تلقّت عام 1957 وحده حوالي 3017 قطعة سلاح أوتوماتيكية؛ من بنادق ورشاشات ومدافع هون، إضافة إلى كميات كبيرة من الذخيرة (العسكري إبراهيم، 1992: 186).

وضمن هذا السياق، أشار التقرير العسكري الفرنسي المؤرّخ في 07 فيفري 1957، إلى اشتداد نشاط الثوّار الجزائريين في الأراضي التونسية خلال شهر جانفي 1957، مع زيادة ملموسة في التحويلات والتنقلات نحو الجزائر على مستوى الأفراد والعتاد بمساعدة السلطات التونسية (SHAT, bobine n° S 523, série 2H-Tunisie, carton n° 05 : 4, 1957, dossier n° 2 H 310). كما تحدثت تقارير المخابرات الفرنسية عن ازدياد عمليات نقل الأسلحة عبر تونس، خاصة بعدما حلّ عمر أو عمران محلّ أحمد مهساس على رأس لجنة جبهة



التحرير الوطني في تونس، قائلة (التقارير): «على ما يظهر فإنّ عمر أوعمران أدّى مهمّته على أكمل وجه في تموين الثوار بالسّلاح...». وذكرت ذات التقارير أنّه مع منتصف شهر ماي 1957، أصبح معدّل مرور قوافل السّلاح يوميًا تقريبا، إذ أنّ كمّيّات كبيرة كانت تأتي عن طريق ليبيا إلى تونس، خاصّة بعد زوال المراقبة الفرنسية من الموانئ التونسية، كما أصبحت عمليّات التّقل منظّمة من طرف لجنة جبهة التحرير الوطني في تونس، بعدما تمّ التّنسيق مع ممثلي بورقيبة وعلى رأسهم أحمد التليلي، هذا الأخير الذي قدّم لعمر أوعمران وسائل التّقل المتمثلة في شاحنات الحرس القومي التونسي لشحن الأسلحة العابرة للحدود الليبية التونسية ونقلها إلى مراكز التّخزين بتونس، على أن يتمّ توزيعها فيما بعد على قواعد الثورة بالحدود لإدخالها إلى الجزائر بواسطة البهائم أو الشاحنات أو الأفراد، منبّهة في الأخير إلى أنّ حوالي 80% من عمليّات نقل الأسلحة إلى الجزائر كانت تتمّ عن طريق البرّ بين ليبيا وتونس في إطار سرّي ورسمي بالتّنسيق مع حاكم مدن (Rey Goldzeiguer Annie, 1995 : 59).

وبعد الهيكلية العسكرية التي قامت بها قيّادة الثورة، أصبحت عمليّات الإمداد العسكري من مهام دائرة التّسليح والتموين العام (أنظر التعليق رقم 02)، التي ترأسها العقيد عمر أوعمران إلى غاية سبتمبر 1958 (جبلي الطاهر، 2009 - 2010 : 251)، فعرفت بذلك قاعدة

تونس تطوّرات هامة، حيث أصبحت تمتلك أسطولا مكونا من شاحنات ذات حمولة كبيرة لنقل الأسلحة من طراز (فيات، مرسيدس، لانسيا، برتوغة وإينيموغ)، إضافة إلى سيارات خفيفة تنتقل باستمرار بين القواعد الخلفية للثورة بمساعدة الإخوة الليبيين والتونسيين (Ould Kablia Dahou, 2002 : 84).

فخلال هذه المرحلة أصبحت عمليات نقل الأسلحة عبر تونس تخضع لحسابات دقيقة تُتابع بانتظام؛ تبدأ بتحديد خطوط سير القوافل مسبقا (كان يتم اختيار المسالك التي تتوفر على المياه والأشجار التي تساعد على التخيم)، ثم يتم اختيار أفراد القوافل على أسس وضوابط صارمة (لا بد أن يكون سائقو الشاحنات الثقيلة مؤهلين وقادرين على السياقة ليلا مع إطفاء كلّ الأنوار، ولهم قدرة تحمل استثنائية). وعن تحركات هذه القوافل يذكر المناضل عبد المجيد بوزيد الذي كان حينذاك مسؤولا على مركز بنغازي بليبيا قائلا: «أما تحركاتنا في تونس، فقد كانت تجري تحت رقابة العقيد بن محجوب قائد الحرس الوطني التونسي بالتنسيق مع واليي مدينين والكاف، وكانت قوافلنا ترافقها في جميع تحركاتها مصالح أمن البلد المضيف (أي تونس)» (بوزيد عبد المجيد، 2007: 56. 57)

ونتيجة لهذا التنظيم المحكم، تم إمداد الثورة الجزائرية بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة عبر الأراضي التونسية، حيث يذكر فتحي الديب أنّ محمد نور الدين فراج - نائب عمر أوعمران - تسلّم كميات من

المتفجرات على شكل دفعتين: الأولى بتاريخ أول ماي 1958 (تحتوي على 500 طوربيد بنجالور و1000 فتيل أمان مغطى)، والثانية بتاريخ 19 جوان 1958 (تحتوي على 1115 طوربيد بنجالور صاج و1180 طوربيد بنجالور بلاستيك). كما تحصّل عمر أو عمران يوم 09 جوان 1958 على عدد من الأجهزة اللاسلكية التي تم استيرادها خصيصا لجيش التحرير الوطني الجزائري (أجهزة راديو وأجهزة شحن البطاريات)، وعلى دفعتين من السلاح والذخيرة بتاريخ 10 جويلية 1958؛ مخصّصتين لإمداد جبهة وهران (تحتوي على 4000 بندقية 7.92 مم، 2010 بندقية موزر 9 مم، 460 رشاش، 17 مدفع مضاد للطائرات، 04 جهاز لاسلكي...).

### 3-2- مراكز تخزين الأسلحة وتدريب جيش التحرير الوطني الجزائري بتونس :

لم تكن تونس معبرا لنقل الأسلحة نحو القطر الجزائري فقط، بل أقيمت بها عدّة مراكز خاصة بتخزين الأسلحة وتدريب جيش التحرير الوطني، نذكر منها:

- مركز ملاق: الذي يعتبر من أهم مراكز جيش التحرير الوطني بتونس، وهو خاصّ بالتدريب العسكري وتخزين الأسلحة، وتموين الجنود وجمع المساعدات التي يتحصّل عليها جيش التحرير من الدول الصديقة والشقيقة .

- مركز قرن الحلفاية: بالقرب من الكاف، وهو من أهم مدارس تكوين الإطارات العسكرية .

- مركز الزيتون: وهو عبارة عن ثلاثة مراكز صغيرة استغلت للتدريب العسكري، وكانت هذه المراكز قريبة من مركز القيادة العامة بغار الدماء.

- مركز حمام سيالة: يقع بالقرب من باجة، خُصص للتدريب العسكري وتمركز وحدات جيش التحرير الوطني، ثم حول سنة 1958 إلى مركز لراحة الوحدات المهيأة للدخول إلى التراب الجزائري .

- غابة أو ضيعة بانني: تُعرف كذلك بضيعة موسى حواسنية (أول مسؤول عسكري جزائري)، وهي من أهم مراكز تدريب جيش التحرير الوطني .

- مركز وادي ميلز: يقع شرق غارديماو، خاص بتخزين الأسلحة (Guentari Mohammed,2000 : 722).

كما أقيمت عدّة مراكز أخرى على طول الحدود الجزائرية التونسية؛ مثل مركز القيادة العامّة بغار الدماء، مركز عين دراهم، القيروان، تاجروين، الرديف، ساقية سيدي يوسف، تالة، قفصة، قابس، نفطة، مغرين وفريانة (بوقريوة لمياء، 2005-2006 : 158). هذا بالإضافة إلى مخزينين أساسيين للأسلحة والذخيرة؛ أحدهما بمدينة الكاف التونسية، والآخر بجبل الجلود بتونس العاصمة (علية الصغير عميرة، 2011: 226).

وانطلاقاً من هذه المخازن، كان يتم نقل السلاح والذخيرة نحو الثورة الجزائرية بواسطة الجمال والبغال، وأحياناً عن طريق سيارات الحرس والجيش الوطنيين التونسيين (جبلي الطاهر، 2009-2010: 253)، كما اتخذت هذه المراكز كقواعد من طرف وحدات جيش التحرير الوطني لتنفيذ هجماتها على مراكز العدو، وشكّلت في نفس الوقت مكاتب لقيادة جيش التحرير أو مستشفيات عسكرية (Teguia Mohammed, 1988 : 324).

أمّا فيما يخصّ تعداد جيش التحرير الوطني المتواجد في المراكز المذكورة، فقد قدّر حتى سنة 1957 بجوالي 2400 مجاهد، ثم ارتفع سنة 1960 ليصل إلى 15000 مجاهد، وفي سنة 1962 بلغ تعداده حوالي 22100 مجاهد، إن دلّ هذا على شيء إنما يدلّ على الحضور البارز لجيش التحرير الوطني في الأراضي التونسية (علية الصغير عميرة، 2005: 07). وهو ما أكّده تقارير المخابرات الفرنسية، حيث أشار التقرير العسكري الفرنسي المؤرّخ في 07 فيفري 1957 إلى تمركز الثوّار الجزائريين في شكل مجموعات وفي نقاط محدّدة على طول الحدود التونسية الجزائرية، مُركّزا في ذلك على بعض المراكز الإستراتيجية بالنسبة لجيش التحرير الوطني، مثل مركز الكاف وسوق الأربعاء وقفصة، هذا الأخير الذي كان يضمّ مجموعة كبيرة من الثوّار الجزائريين بقيادة طالب العربي، منبهاً (التقرير) إلى أنّ هؤلاء الثوّار كانوا يتولّون

مهمة تهريب الأسلحة نحو الجزائر (SHAT, bobine n° S 523, série 2H-Tunisie, carton n° 2 H 310, dossier n° 4,1957 : 05. 06)

وللإشارة فقد عرف جيش التحرير الوطني بتونس تطورا ملحوظا من حيث الهيكلة والتنظيم، حيث لم يعد عبارة عن فرق من المجاهدين والمتطوعين العزل أو المستقلين مثلما كان عليه في السنوات الأولى (1954 - 1957)، بل ارتقى إلى مستوى الجيش الكلاسيكي المنظم، خاصة بعدما تم إنشاء لجنة التنظيم العسكري بتونس في أبريل 1958. كما تضاعف حضوره بتونس بعدما استقرت بها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وأصبح يمتلك مقرات ومحلات ذات صبغة عسكرية مرتبطة أساسا بمسائل التمويل والإمداد؛ مثل ثكنة فرجمول (رأس الطابية) التي اتخذت كمركز للأسلحة الخاصة بجيش التحرير ومستودع نزل العياشي الخاص بسيارات جيش التحرير الوطني الجزائري (علية الصغير عميرة، 2005: 10. 11).

ومما لا شك فيه أنّ حضور جيش التحرير الوطني بتونس، قد انعكس إيجابا على مسار الثورة الجزائرية؛ ذلك أنّه عمل على تموين جيش التحرير في الداخل بالأسلحة والمتطوعين، وتعزيزه بالكفاءات المدربة على أرض تونس أو الفارة من الجيش الفرنسي والملتحقة بالمقاومة، هذا فضلا عن توفيره للملاجئ الآمنة للعناصر الفارة من الداخل. كما أنّ تمرّكه على الحدود التونسية الجزائرية وتركز نشاطاته فيها، جعل السلطات

الاستعمارية تعمل على تثبيت قوّاتها بشكل دائم على طول الحدود، وهذا من شأنه أن يخفّف الضّغط على الولايات الدّاخلية (Nezzar Khaled,1999 : 68. 70).

### 3-3- التّلاحم الشعبي التونسي والانضمام للثورة الجزائرية:

مع اندلاع الثورة الجزائرية وفي خضمّ المفاوضات التونسية الفرنسية، أصدرت الحكومة التونسية يؤيّدتها في ذلك حزب بورقيبة نداء إلى المجاهدين التونسيين تطالبهم فيه بتسليم أسلحتهم. وفعلا استطاع الحزب الدستوري التونسي إقناع جزء كبير من الثوّار بتسليم أسلحتهم والعودة إلى الحياة المدنية، غير أنّ صالح بن يوسف (أنظر التعليق رقم 03) والطّاهر لسود (أنظر التعليق رقم 04) تزعمًا حركة المعارضة لتسليم السّلاح، وطالبا بضرورة العودة إلى الكفاح المسلّح إلى غاية تحرير شمال إفريقيا (الطاهر الزبيري، 2008: 83. 84)، وهو ما نلمسه في نصّ الرّسالة التي بعثها الطّاهر لسود إلى الثوّار في الجزائر والمؤرخة في 23 ديسمبر 1955، حيث طلب منهم أن يقتربوا من الحدود التونسية حتى يتمكّن التونسيون من الانضمام إليهم، وضمن هذه الرّسالة نقراً ما يلي: «ينبغي علينا الآن المشاركة والمساندة في كفاح واحد ضدّ عدوّنا الواحد والمشترك، كما ينبغي أن لا يكون هذا الكفاح سياسياً فقط، بل كفاحاً مسلّحاً بالفعل، وسيوحّدنا الدّين والاجتهاد من البداية إلى غاية تحرير كامل شمال إفريقيا، لأنّه لا فرق عندنا بين الجزائر أو تونس...، لذلك

أطلب منكم أن تقتربوا من الحدود التونسية حتى يتمكن إخوانكم التونسيون من الانضمام إليكم إلى أن نهض بكافة أفراد الشعب التونسي للثورة...». (بن سلطان عمار وآخرون، 2007: 37. 38).

ونتيجة لهذا الطلب، لجأ عدد كبير من المجاهدين التونسيين الذين عارضوا الاتفاقية ورفضوا تسليم أسلحتهم إلى الأراضي الجزائرية لينضموا إلى إخوانهم في الجزائر لقتال عدوهم المشترك (الزيري الطاهر، 2008: 84). فكان أشهر الملتحقين: الطاهر لسود، الطيب الزلاق، الزين بن لسود بن عبد الله، عبد العزيز شوشان، أحمد التليلي، علي عوايدة، الطاهر بن لخضر الغريبي، محمد قرفة... (علية الصغير عميرة، 2010: 186)، مدفوعين كلهم بروح الشهادة والوطنية والقناعة بأن قضية الجزائر هي قضية تونس، وهو ما يؤكده المقاوم التونسي عبد الوهاب السندي من خلال شهادته التي أكد فيها أن رجال المقاومة التونسية، تلقوا رسالة من المنجي سليم يدعوهم فيها إلى الالتحاق بالجزائر لدعم المقاومة المسلحة فيها. وبالفعل فقد توجهت بناء على ذلك وبأمر من القائد لزهرة الشرايطي ثلاث فرق هي: فرقة عبد الوهاب السندي، فرقة علي بوترة، فرقة أحمد بن سعد إلى الأراضي الجزائرية، ومكثت شهرا كاملا في منطقة النمامشة وتبسة (السندي عبد الوهاب، رقم التسجيل 101، 1993).



لقد أدى هذا التلاحم بين الثوار الجزائريين والمتطوعين التونسيين إلى تكوين فرق عسكرية مشتركة على كامل الحدود الجزائرية التونسية، من جبال خمير شمالا إلى جبال قفصة جنوبا وبجبال مطماطة والظاهر (مدنين وتيطاوين) في الجنوب الشرقي (Aleya Sghaier Amira, 1998: 121)؛ مثل فرقة أولاد عون بقيادة عبد القادر رزوق، فرقة منطقة سوق الأربعاء بقيادة الطيب الزلاق، فرقة منطقة قفصة يقودها الحسين الباجي وعبد الله البوعمراني والهادي الأسود وعلي درغال (جبلي الطاهر، 2009-2010: 299).

ودون الاستطراد في ذكر كل الفرق العسكرية المشتركة، بوّدنا أن نشير إلى أنّ هذه الفرق خاضت عدّة معارك ضدّ القوات الفرنسية على طول الحدود التونسية الجزائرية (جبال قفصة، النمامشة، سوق أهراس...) (Driss Rachid, 1996: 295)، حيث قدّرت المصادر التاريخية عدد الشهداء من الوطنيين التونسيين الذين استشهدوا من أجل القضية الجزائرية من عام 1955 إلى 1958 بأكثر من خمس مائة شهيد، إضافة إلى ألف ومائتي مناضل مسجون (زروال محمد، 2003: 400).

4- موقف السلطات الاستعمارية الفرنسية من الدعم التونسي

للثورة الجزائرية :

عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية على إيجاد طرق جديدة تمكّنها من حرمان الثورة الجزائرية من منابعها الأصلية التي تستمدّ منها

استمراريتها وانتصاراتها، خاصة بعدما أدركت أنّ استقلال تونس الذي أريد له أن يكون وسيلة لخنق الثورة قد حال دون ذلك، حيث أصبحت تونس قاعدة خلفية قوية ومتينة يعتمد عليها الثوّار الجزائريون في الإعداد والتجهيز والتخطيط لمواجهة الاحتلال والانتقضاض عليه (الميلي محمد، 1984: 44).

وضمن هذا السياق، سعت قوّات الاحتلال الفرنسي إلى ضرب التضامن التونسي مع الثورة الجزائرية؛ عن طريق غلق الحدود الجزائرية التونسية بواسطة الأسلاك الشائكة والمكهربة، وتكثيف عمليات المراقبة على الحدود، إضافة إلى القيام بعدة اعتداءات عسكرية على المناطق الحدودية، وحرمان تونس من المساعدات المالية والاقتصادية، هذا فضلا عن التهديد بإعادة احتلال تونس في حالة إصرارها على دعم الثوّار الجزائريين .

فبعدها أدركت السّلطات الاستعمارية أهمية الحدود الشرقية؛ كمنفذ رئيسي تتسرّب من خلاله الأسلحة والدّخيرة القادمة من تونس وغيرها من البلدان العربية والإسلامية والأوروبية، راحت تفكّر في إيجاد وسيلة لسدّ هذه المناطق وقطع أيّ اتّصال للثورة مع الخارج، فاهتدت بذلك إلى فكرة إنشاء الحدود وإقامة الأسلاك الشائكة والمكهربة (العربي العالي، 2009: 277) .

ففي أواخر سنة 1956، وبأمر من وزير الدّفاع الفرنسي آنذاك أندري موريس، انطلقت الأشغال في إقامة الأسلاك الشائكة والمكهربة

على طول الحدود الجزائرية التونسية، والتي سمّيت بخطّ موريس نسبة إلى أندري موريس (Bellahsène Bali, 2004: 32) ، حيث امتدّ هذا الخطّ على مسافة يبلغ طولها 480 كلم، أما العرض فإنّه يختلف من منطقة إلى أخرى تبعا لاختلاف طبيعة التضاريس، ويتراوح عموما ما بين 6 و 12 مترا إلى غاية 60 مترا، فيما بلغت قوة تياره الكهربائي 5000 فولط (قندل جمال، 2006: 51).

كما سعت السلطات الاستعمارية إلى تعزيز خطّ موريس بمجموعة من التّحصينات؛ لمضاعفة تأثيراته ميدانيا من خلال زرع الألغام على طول الخطّ المكهرب، مثل الألغام المضادة للأفراد والألغام المضادة للمجموعات والألغام المضيفة، هذه الأخيرة التي كانت تُساهم في الكشف عن تحركات المجاهدين وضبط وتحديد مكان الاختراق، باعتبار أنها تُحدث أثناء الانفجار ضواء كاشفا يبقى في السماء لمدة زمنية قليلة؛ يتمكّن خلالها العسكريين المكلفين بالمراقبة على طول الحدود من التدخل بسرعة لتطويق المنطقة والقضاء على المجاهدين العابرين للخطّ في تلك المنطقة (قندل جمال، 2006: 67).

وتشديدا للمراقبة أيضا، عزّزت السلطات الفرنسية خطّ موريس بمراكز للمراقبة مزوّدة بأجهزة للإنذار السريع مثل الأجراس والرادارات الثابتة والمتحركة الخاصة بمراقبة ورصد محاولات الاختراق للحدود الجزائرية التونسية، هذا فضلا عن تلك المصفّحات والدبابات التي كانت تنتقل

باستمرار (ليلا ونهارا) بين تلك المراكز : (Bellahsène Bali, 2004 : 47).

ودون الاستطراد في ذكر مواصفات خطّ موريس، بودّنا أن نشير إلى أنّ هذا الخطّ قد شكّل تحديًا حقيقيا للثورة الجزائرية، وأفرز نتائج انعكست سلبا على مسارها خاصة في المجال العسكري، حيث غدى المجاهدون يسقطون الواحد تلو الآخر خلال عمليات العبور التي أضحت ضربا من المغامرة؛ ذلك لأنّ ثلثين من كلّ كتيبة عابرة للخطّ كانا يسقطان قتلى وجرحى (Bellahsène Bali, 2004 : 49). هذا الوضع كشف عنه كريم بلقاسم حين قال: «... إنّ خطّ موريس يعتبر مانعا خطيرا، ووُجوده يجعل الثورة تعيش باستمرار في حالة خطر...». (Hamadani Ammar, 1994 : 208). ومن جهته أيضا صرّح فرحات عباس قائلا: «إنّ الخطّ الدفاعي المسمّى خطّ موريس يبقى لحدّ الآن غير قابل للاختراق، لقد أعاق الدخول من تونس باتجاه الجزائر». (Ferhat Abbas, 1986 : 246).

هكذا يتّضح لنا أنّ فرنسا قد حاولت من خلال هذه الإجراءات العسكرية قطع طرق الاتصال بين الجزائريين والتونسيين خلال الثورة التحريرية، لكنّها لم تفلح في ذلك، باعتبار أنّ إجراءاتها قد زادت من عزيمة الشعبين التونسي والجزائري وأعطتهم نفسا جديدا لمواجهة القوات الاستعمارية الفرنسية. ولما شعرت القيادة الفرنسية بعجزها عن التصدي لهذا الدّعم المتواصل بين الجزائر وتونس؛ فإنّها راحت تقوم بتنفيذ

اعتداءاتها العسكرية المتكررة على المناطق الحدودية من أجل ضرب الثورة الجزائرية والتضامن التونسي الجزائري في نفس الوقت.

ففي يوم 08 فيفري 1958، وعلى الساعة العاشرة صباحا، استهدف الطيران الفرنسي فجأة قرية ساقية سيدي يوسف الواقعة على الحدود التونسية الجزائرية، بتعاقب أسراب من الطائرات الفرنسية التي قدر عددها بحوالي 25 طائرة، منها 11 طائرة من نوع b 26، وستة طائرات من نوع كورسار، وثمانية طائرات من نوع مسترال الأمريكية الصنع، حيث أفرغت هذه الطائرات شحناتها المتمثلة في القنابل والقذائف والرصاص والرشاشات ونحو ذلك القرية والمنجم إلى خراب، إذ بلغ عدد القتلى 68 شهيدا، منهم 12 طفلا أغلبهم من تلاميذ المدرسة الابتدائية و09 نساء وعون من القمارق، فيما بلغ عدد الجرحى 87 مواطنا، كما تحطمت 05 سيارات مدنية، منها شاحنات الصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر التونسي، و05 سيارات عسكرية، هذا فضلا عن تدمير المباني الخاصة والعمومية (بن فوج المنصف، 2006: 24).

وللإشارة فإن السلطات الاستعمارية الفرنسية قد توخت من وراء هذه الغارة الوحشية ضرب هدفين مرة واحدة؛ الأول باعتبار منطقة الساقية كانت تعتبر قاعدة خلفية للثوار الجزائريين، والثاني هو تدمير القرية بأكملها كونها كانت تأوي اللاجئين الجزائريين (اليزيدي بشير،

2005: 118). وبهذا تكون فرنسا قد حاولت أن تضع حدًا للتلاحم والتضامن الذي يسود الشعبين التونسي والجزائري، غير أنها لم تفلح في ذلك؛ خاصة أنّ تلك الأحداث المؤلمة قد زادت في تمتين أوامر الأخوة التونسية الجزائرية، والالتزام أكثر فأكثر بتدعيم كفاح الجزائريين إلى غاية تحقيق الاستقلال (الكوش الهادي، 2008: 38).

وزيادة على ما سبق، فقد اتّجهت الإستراتيجية الفرنسية - بعد أن استنفذت كلّ محاولاتها لوقف الدعم التونسي للثورة الجزائرية - إلى تنفيذ تهديداتها المتمثلة في قطع الإعانات الفرنسية المادية على تونس، إذ شدّد رئيس الحكومة الفرنسية لهجته أمام المجلس الوطني الفرنسي، مهذّدا ومتوعّدا تونس بالتصريح التالي: «ستستعمل الحكومة الفرنسية جميع الوسائل اللازمة لإنهاء الإعانة التي تمنحها تونس للجزائريين، يجب أن يفهم السيّد بورقيبة بأنّه يعرّض الصداقة التونسية الفرنسية إلى الخطر، ويعرّض أيضا للخطر إمكانية خروج بلاده من صعوباتها الحالية...» (جريدة المجاهد، ع 57، 1985: 02).

ومن جهته أيضا صرّح مورييس فور كاتب الدولة بوزارة الخارجية الفرنسية المكلف بالشؤون التونسية والمغربية؛ بعد لقائه مع رئيس الحكومة التونسية السيّد الحبيب بورقيبة قائلا: «إني تحدثت مع بورقيبة صراحة، وألحت عليه كثيرا أثناء المقابلة الأخيرة التي جمعت بيننا من 14 إلى 16 فيفري 1957 على الإعانة والمساعدة التي يجدها الثوّار

الجزائريون في تونس، وقد رفضت أن أوقع على الاتفاقية المالية لتونس، ولم يرصد فرنك واحد للبلاد التونسية من ميزانية 1957، لأننا لم نفهم المساعدة والتضحية من جانب واحد دون الآخر».

هكذا أقدمت السلطات الفرنسية على تنفيذ تهديداتها بإلغاء المساعدات المالية لتونس سنة 1957، حيث حرمت تونس من القرض المالي المقدّر بـ 12 مليار فرنك فرنسي؛ كإجراء عقابي على موقف تونس العدائي نحو فرنسا بسبب مؤازرتها للمجاهدين الجزائريين، كما قام الفرنسيون بتحويل مبالغ مالية طائلة إلى فرنسا في عملية تهريب واسعة النطاق، وهو ما ألحق أضراراً جسيمة بالاقتصاد التونسي. هذا وأقدمت الحكومة الفرنسية أيضاً على التخفيض من قيمة الفرنك في مناسبتين؛ أولاهما كانت في شهر أوت 1957 والثانية في شهر ديسمبر 1958، دون أن تكلف نفسها عناء إعلام السلطات التونسية رغم انتماء العملة المتداولة في تونس لمنطقة الفرنك (فروة محمود، 2010: 129).

وأكثر من ذلك فقد تبادت السلطات الاستعمارية في تهديداتها لتونس بسبب موقفها من الثورة الجزائرية، حين أعربت عن نيتها في إعادة غزو تونس واجتياحها من جديد في حالة إصرارها على دعم وإعانة الثوار الجزائريين، وهو ما يتضح لنا من خلال المخطط الذي وضعه الجنرال صالان في سبتمبر 1957؛ القائم على افتعال حوادث خطيرة بتونس تستوجب التدخل العاجل للقوات الفرنسية البرية والجوية

والبحرية، حيث تقوم القوّات الجوّية بغارة على تونس العاصمة بينما تقوم القوّات البرية من خلال الكتيبة الحادية عشر بالزحف البري من سوق الأربعاء على تونس، وتُدعم العملية بإنزال بحري على سوسة. كما أعرب صالان عن نيّته في إعادة غزو تونس من خلال تصريحه لجريدة لكسبرس الفرنسية حيث قال: «إنّ الحلّ الوحيد للقضية الجزائرية يكمن في اعتقال بورقيبة واحتلال تونس من جديد». (جريدة العمل، ع 732، 1958: 01).

#### خاتمة:

يمكننا التأكيد في نهاية هذه الدراسة على أنّ تونس كانت سندا هامًا بالنسبة للثورة الجزائرية بما قامت به من تضامن وتآزر، فبحكم موقعها الجغرافي على الحدود الشرقية للجزائر، لعبت تونس دورا هامًا في دعم وإمداد الحركة الثورية الجزائرية، خاصة بعدما سمحت الدولة الناشئة - وإن كانت مغصوبة على أمرها في الأول - أن تتحوّل تونس إلى قاعدة خلفية أساسية للثورة الجزائرية.

إنّ أكبر خدمة قدّمتها تونس للثورة الجزائرية، هي السّماح بتسريب الأسلحة والذخيرة القادمة من الشرق إلى الوحدات المقاومة في الجزائر عبر حدودها، وفي كثير من الأحيان بشاحنات الجيش والحرس الوطنيين التونسيين؛ إذ يقدر دارسو التاريخ العسكري للثورة الجزائرية أنّ 80% من الأسلحة التي دخلت الجزائر مرّت بتونس.



ولم يقتصر الدعم المادي والعسكري التونسي للثورة الجزائرية على فتح حدود تونس للثوار الجزائريين وتقديم التسهيلات الخاصة بعبور الأسلحة أو تخزينها بالأراضي التونسية فحسب، بل جعلت تونس من المناطق الحدودية قواعد خلفية ومراكز حيوية لجيش التحرير الوطني، كما شكل التونسيون بهذه المناطق دعما أساسيا لجيش التحرير الوطني من حيث تقديم مختلف مظاهر المساندة المتمثلة في الإيواء والمؤونة وجمع التبرعات لفائدة الثورة. وأكثر من ذلك فقد امتد تضامنهم مع إخوانهم الجزائريين إلى مستوى الكفاح المشترك على طول الحدود التونسية الجزائرية. وهو ما انعكس سلبا على العلاقات الفرنسية التونسية، خصوصا ونحن نعلم أنّ السلطات الاستعمارية الفرنسية قد قامت بتنفيذ جملة من الاعتداءات على المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس، بحجة أنّ تلك المناطق كانت تأوي المجاهدين الجزائريين. ولعلّ أبرز مثال على ذلك هو الاعتداء الفرنسي على قرية ساقية سيدي يوسف في فيفري 1958 وعلى بنزرت في جويلية 1961.

وعليه يمكن القول أن مواقف تونس الايجابية تجاه الثورة الجزائرية لم تكن خيارا ظرفيا، بل خيارا استراتيجيا نسجت دعائمه عرى التواصل الثقافي والتاريخي بين البلدين الشقيقين، ومتطلبات الكفاح المشترك ضد الاستعمار، لذلك لا بدّ أن نكون أوفياء للشهداء وللحقيقة التاريخية، عندما نوّكد أنّ التضامن الذي حصل بين البلدين خلال هذه الحقبة التاريخية كان لصالح الشعبين التونسي والجزائري معا.

## التعليقات والشروح:

**التعليق رقم 01:** ولد الحبيب بورقيبة بمدينة المنستير في 03 أوت 1903، زاول تعليمه الابتدائي والثانوي بالصادقية ثم بمعهد كارنو، ومنه انتقل إلى باريس أين حاز على الإجازة في الحقوق وديبلوم العلوم السياسية، انخرط في النشاط السياسي مبكراً وشارك بذلك في تأسيس الحزب الدستوري الجديد سنة 1934. ساهم في التعريف بالقضية الوطنية التونسية من خلال جولاته الدعائية للعديد من البلدان، وعلى إثر توقيع الاتفاقيات التونسية- الفرنسية دخل بورقيبة في صراع مع الأمين العام للحزب الدستوري الجديد صالح بن يوسف بسبب الموقف من الاتفاقيات. انتخب بورقيبة في 08 أفريل 1956 رئيساً للمجلس التأسيسي وأصبح في 12 من نفس الشهر رئيساً لأول حكومة تونسية بعد الاستقلال. توفي سنة 2000. (الطويلي أحمد، 2009: 166).

**التعليق رقم 02:** أنشئت هذه الدائرة خلال الفترة الممتدة من أفريل إلى سبتمبر 1958، وهي تجمع المصالح الإمدادية السابقة التي أصبحت دوائر في مستوى الجهاز التنفيذي، تولت مهمة إيصال الأسلحة والتجهيزات لصالح القيادات على الحدود، كما تكلفت بضمان تموين الجالية الجزائرية اللأجئة في التراب التونسي. أنظر: (بوزبيد عبد المجيد، 2007: 288).

**التعليق رقم 03:** ولد صالح بن يوسف يوم 11 أكتوبر 1907، بمغراوة (شرق جزيرة جربة) من عائلة ميسورة الحال، انخرط في الحزب الحر الدستوري التونسي الجديد سنة 1934. وفي سنة 1948 أصبح صالح بن يوسف الأمين العام للحزب، عاش في المنفى منذ جانفي 1952 هروبا من الاعتقال إثر القطيعة مع الحكومة الفرنسية. عارض اتفاقيات الاستقلال الداخلي الموقعة في 03 جوان 1955، معتبرا إياها خطوة إلى الوراء، فتزعم بذلك الشقّ المعارض لها. في سنة 1956 سافر إلى ليبيا ومنها انتقل إلى القاهرة معلنا عن استمراره في نضاله التحرري. في 12 أوت 1961 تم اغتياله في فرانكفورت بألمانيا، بموجب القرار الذي أصدره بورقيبة في حقه (موسم عبد الحفيظ، 2015-2016: 73. 75)

**التعليق رقم 04:** الطاهر لسود: مناضل تونسي من مواليد سنة 1911 بمنطقة الهواري بالفجيج شمال الحامة، وهو من الأوائل الذين صدوا إلى الجبل لمقاومة المحتل الفرنسي بتونس في جانفي 1952. لم يقبل باتفاقيات الاستقلال الداخلي لتونس، لذلك كان من أشهر قادة المقاومة الذين وقفوا إلى جانب الثورة الجزائرية. توفي سنة 1996. (علية الصغير عميرة، 2010: 186).

### قائمة المراجع:

- بوبكر، حفظ الله، (2011)، التموين والتسليح إبان ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962)، الجزائر: طاكسيح كوم للنشر والتوزيع.

- بوزيد، عبد المجيد، (2007)، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني ... شهادتي، ط2، الجزائر: مطبعة الديوان، وزارة المجاهدين.
- بوقريوة، لمياء، (2005-2006)، العلاقات الجزائرية التونسية (1954 - 1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، الجزائر.
- البكوش، الهادي، (2008)، الاعتداء الفرنسي على ساقية سيدي يوسف، الوقائع والتداعيات، ترجمة: أحمد العايد ومحمد بلحاج، تونس: منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية التونسية.
- بن سلطان، عمّار وآخرون، (2007)، الدّعم العربي للثورة الجزائرية. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- بن عطية، فاروق، (2010)، الأعمال الإنسانية أثناء حرب التحرير (1954 - 1962)، الجزائر: منشورات دحلب.
- بن فرج، المنصف، (2006)، ملحمة النضال التونسي الجزائري من خلال حوادث ساقية سيدي يوسف، تونس: مطبعة الغرب للنشر.
- جبلي، الطاهر، (2009-2010)، شبكات الدّعم اللّوجستيكي للثورة التحريرية (1954 - 1962)، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة تلمسان، الجزائر.
- الديق، فتحي، (1984)، عبد الناصر وثورة الجزائر، القاهرة: دار المستقبل العربي.
- الزيري، الطاهر، (2008)، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929 - 1962)، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

- زروال، محمد، (2003)، **اللمامشة في الثورة**، ج2، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- الزريبي، الهادي وناس، (2008)، **الطاهر لسود القيادة العامة لجيش تحرير شمال إفريقيا**، ط1، صفاقس: مطبعة التسفير الفني.
- حربي، محمد، (1983)، **جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع**. الجزائر (1954 - 1962)، ط1، بيروت: دار الكلمة للنشر.
- الطويلي، أحمد، (2009)، **تراجم تونسية**، تونس: المطبعة العصرية.
- اليزيدي، بشير، (2005)، **الرهانات والأبعاد في عملية الاعتداء على ساقية سيدي يوسف 1954-1962**، مجلة روافد، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية التونسية (تونس)، العدد 10، تحريف 2005، 107-132.
- اللولب، حبيب حسن، (2005-2006)، **التونسيون والثورة الجزائرية (1954 - 1962)**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر.
- المدني، أحمد توفيق، (1988)، **حياة كفاح (مذكرات)**. مع ركب الثورة التحريرية، ج3، ط2، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب.
- موسم، عبد الحفيظ، (2015-2016)، **الحركة اليوسفية والثورة التحريرية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة تلمسان، الجزائر.
- الميلي، محمد، (1984)، **مواقف جزائرية**، ط1، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للكتاب.

- المستيري، أحمد، (2011)، شهادة للتاريخ. ذكريات وتأملات وتعاليق حول فترة من التاريخ المعاصر لتونس والمغرب الكبير (1940 - 1990)، تونس: دار الجنوب للنشر.

- السندي، عبد الوهاب، (1993)، المقاومة المسلحة بجهة قفصة. المشاركة في الثورة الجزائرية. الحركة اليوسفية، تسجيل شفوي محفوظ بالمعهد العالي للحركة الوطنية التونسية، رقم التسجيل 101، 30 ديسمبر 1993، قفصة.

- سعيداني، الطاهر، (2010)، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع.

- عباس، محمد، (2009)، ثوار عظماء. 17 شهادة شخصية وطنية، الجزائر: دار هومة.

- عبد الله، الطاهر، (1980)، الحركة الوطنية التونسية. رؤية شعبية قومية جديدة (1930 - 1956)، ط2، تونس: دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع.

- علية الصغير، عميرة، (2011)، اليوسفيون وتحرّر المغرب العربي، ط2، تونس: المغاربية للطباعة والنشر والإشهار.

- علية الصغير، عميرة، (2005): جيش التحرير الوطني بتونس، ورقة عمل مقدمة إلى ملتقى وطني حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني 1954 - 1962، وزارة المجاهدين، فندق الأوراس، 02، 03، 04 جويلية 2005، الجزائر: عمل غير منشور.

- علية الصغير، عميرة، (2010)، في التحرّر الاجتماعي والوطني. فصول من تاريخ تونس المعاصر، ط1، تونس: المغاربية للطباعة وإشهار الكتب.

- عسّول، صالح، (2008-2009)، اللاجئون الجزائريون بتونس ودورهم في الثورة (1956 - 1962)، رسالة ماجستير، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة باتنة، الجزائر.

- العسكري، إبراهيم، (1992)، لمحات من سير الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، قسنطينة: دار البعث.

- فروة، محمود، (2010)، حكومة الاستقلال والاستقلال الاقتصادي، أعمال الندوة الدولية الثالثة عشر حول استقلال تونس ومسيرة التحرر من الاستعمار، 4 و 5 و 6 ماي 2006، تونس: منشورات المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية التونسية، 111-143.

- صديقي، محمد، (1986)، الطرق والوسائل السرية لإمداد الثوار الجزائريين بالسلح، ترجمة: أحمد الخطيب، باتنة: دار الرائد للكتاب.

- صديقي، مراد، (2010)، الثورة الجزائرية. عمليات التسليح السرية، ترجمة: أحمد الخطيب، الجزائر: دار الرائد للكتاب.

- قندل، جمال، (2006)، خطأ موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية (1957-1962)، ط1، الجزائر: دار الضياء للنشر والتوزيع.

- الغربي، الغالي، (2009)، فرنسا والثورة الجزائرية (1954-1962)، دراسة في السياسات والممارسات، الجزائر: غرناطة للنشر.

- جريدة الصباح، العدد 1580، 28 نوفمبر 1956، ص 3.

- جريدة العمل، العدد 515، 19 جوان 1957، ص 2.

- جريدة المجاهد، العدد 57، 01 فيفري 1958، ص 02.

- جريدة العمل، العدد 732 ، 28 فيفري 1958 ، ص 01.
- جريدة العمل، العدد 827، 20 جوان 1958، ص 1.
- جريدة المجاهد، العدد 29، 17 سبتمبر 1958، ص 2.
- Aleya Sghaier, Amira, (1988), **Les Tunisiens et la révolution algérienne**, in Méthodologie de l'histoire des mouvements nationaux au Maghreb , Tunis, publications de la F.T.E.R.S.I, Zaghouan, 1998.
- Bellahsène, Bali, (2004), **Le rescapé de la ligne Morice**, Alger : Ed. Casbah.
- Driss, Rachid, (1996), Reflet d'un combat, Tunis : publications de l'Institut supérieur d'histoire du mouvement national.
- Ferhat Abbas, (1980), **Autopsie d'une guerre**, Paris : Garnier frères.
- Guentari, Mohammed, (2000), **Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne de 1954 - 1962**, tome 2, Alger: Office des Publications Universitaires.
- Hamadani, Ammar, Belkacem, Krim, (1994), **Le lion du djebel**, Alger.
- Harbi, Mohammed, (1981), **Les archives de la Révolution algérienne**, Paris : Editions Jeune Afrique.
- Meynier Gilbert, Harbi Mohammed, (2003), **Histoire intérieure du F.L.N (1954 - 1962)**, Alger : Editions Casbah.
- Nezzar, Khaled, (1999), **Mémoires**, préfacé par Ali Haroun , Alger : Editions Chihab.
- Ould Kablia (Dahou), « **La contribution du M.A.L.G. à la lutte de libération nationale** », dans la revue El Massadir , n° 6 , Alger, Publications de Centre national d'études et de recherche sur le mouvement national et la Révolution du 1<sup>er</sup> Novembre 1954 , mars 2002, p p 69- 86.



- Rey Goldzeiguer (Annie), « **La frontière algéro-tunisienne pendant la guerre d'Algérie dans les archives militaires de Vincennes** », In : Actes du 7<sup>e</sup> colloque sur La résistance armée en Tunisie aux XIXe et XXe siècles, Tunis, Publications de l'ISHMN, 1995, p p 49- 72.

- Teguaia, Mohammed,(1988), **L'Algérie en guerre**, Alger: O. P. U.

- Vaisse, Maurice et Morale, Chantal, (1998), **Les relations franco-tunisiennes (juin 1958 – 1962)**, Actes du VIIIe colloque international sur Histoire orale et relations tuniso-françaises de 1945 à 1962, la parole aux témoins, (tenu les 10 et 11 mai 1996 à Tunis), Tunis : Ed. I.S.H.M.N, p p 256- 274.

- **Archives microfilmées déposées à l'Institut supérieur d'histoire du mouvement national** (devenu Institut supérieur d'histoire de la Tunisie contemporaine, Université de la Manouba, Tunis) :

-SHAT, bobine n° S 523, série 2H-Tunisie, carton n° 2 H 310, dossier n° 4, 1956.

-SHAT, bobine n° S 523, série 2H-Tunisie, carton n° 2 H 310, dossier n° 4, 1957.

الناصريّة